**النظام النقدي الدولي**

تهدف فكرة إنشاء نظام نقدي دولي إلى خلق مصدر للاستقرار النقدي الدولي من خلال توفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم عمليات المبادلة التجارية بين دول العالم. إلا أنَّ هذا النظام قد مر بعدة مراحل نتيجة تغير الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية العالمية. فبعدما كان التعامل بين الدول في المجال التجاري يتم وفق نظام المقايضة أصبح يتم وفق قاعدة الذهب، ثم تحول العالم إلى نظام آخر يرتكز على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي وأخيراً جاء نظام تعويم العملات وترك العملات لقوى السوق (العرض والطلب).

**1. ماهية النظام النقدي الدولي**

يعبر النظام النقدي الدولي عن مجموع الاتفاقيات والقواعد والسياسات، والبيئة الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية التي تحدد تحقق اثنين من المنافع العامة الدولية وهي: عملة أو عملات الاحتياطات الدولية والاستقرار الخارجي.

حيث أن الاتفاقيات والقواعد والسياسات تشمل من بين عديد الأمور ما يتعلق ب: ضبط السيولة الدولية، تعديل الاختلالات الخارجية، تحديد أنظمة الصرف، ترتيبات الرقابة والإشراف وآليات تجنب الأزمات ومعالجتها. في حين أن البيئة الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية تشمل مثلا: بيئة التجارة الحرة، درجة تأثير اقتصاد ما على النظام ككل، درجة التنسيق والتعاون الدولي في إدارة النظام....الخ

ويشير النظام النقدي الدولي إلى القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية، فالنظام النقدي الدولي لا يهتم بالعرض النقدي الدولي فقط، وإنما بالعلاقات الموجودة بين مختلف العملات كالتغيرات في ميزان المدفوعات.

كما يعبر النظام النقدي الدولي عن مجموعة القواعد والاتفاقيات والمؤسسات التي تحكم: سير السياسات النقدية والتنسيق فيما بينها، أسعار الصرف وتوفير السيولة الدولية . حيث تقيم فعاليته انطلاقا من ثلاثة معايير رئيسية هي:

\_ الآليات التي يوفرها لمعالجة الإختلالات الدولية في موازين المدفوعات، من حيث تكلفتها وسرعتها في تحقيق التصحيح في وضعية ميزان المدفوعات.

\_ قدرته على توفير السيولة الكافية لتسوية المبادلات التجارية والمالية من جهة ومعالجة الإختلالات في موازين المدفوعات من جهة أخرى.

\_ قدرته على كسب ثقة مختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد العالمي، وذلك يتجلى بالأساس من خلال فعالية آليات التصحيح فيه وتوفيره للسيولة الكافية.

**2. مراحل تطور النظام النقدي الدولي**

شهد الاقتصاد العالمي عديد المراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي، والتي كانت نتاج التطورات الاقتصادية المتعاقبة التي كانت تستلزم بالضرورة تغيرا في شكل النظام النقدي الدولي السائد بما يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي للاقتصاد العالمي.

**1.2. النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب:**

يبين هذا النظام وجود العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة النقدية والمقدار الثابت من الذهب، بحيث تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية للذهب، وقد ساد في معظم الدول المتقدمة، حيث كان يتميز بالاعتراف الجماعي له. وبريطانيا هي أول من أقرته في عام1816 ، ثم تبعتها بعد ذلك العديد من الدول خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وظل أكثر النظم النقدية انتشارا حتى عام 1914. أصبح يعرف باسم قاعدة الذهب، حيث يتم بموجبه قياس القيم الاقتصادية، حيث أن قيمة الوحدة النقدية تساوي وزنا معينا من الذهب.

1. **مراحل تطور نظام الذهب:**

لقد عرف نظام الذهب ثلاث مراحل عبر تطوره، ارتبطت بالمستجدات التي كانت تطرأ وتجعل كل مرحلة مواتية للظروف الجديدة، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- نظام المسكوكات الذهبية؛

- نظام السبائك الذهبية؛

- نظام الصرف بالذهب.

**1- نظام المسكوكات الذهبية:**

يمثل هذا النظام الذهب المتداول الذي تحتوي فيه الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الاسمية، وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب، ويشترط لتحقيق ذلك توفر مايلي:

أ- تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة، بحيث تحدد نسبة ثابتة بين وحدة النقد وكمية معينة من الذهب، فمثلا كان وزن الذهب في الجنيه الإسترليني مساويا 7.3 غراما من الذهب؛

ب- توفر الحرية الكاملة لسك الذهب بأية كميات دون تحمل أي تكاليف، بهدف منع زيادة القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية؛

ج- ضمان حرية صهر المسكوكات الذهبية إلى سبائك، بدون قيد لمنع هبوط القيمة الاسمية للمسكوكات عن قيمتها الحقيقية؛

د- توافر قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى سبائك ذهبية، فإن وجدت أوراق نقدية، فإنها تكون قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية؛

ه- حرية تصدير واستيراد الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة وقيمتها الخارجية.

والجدير بالذكر أنه في ظل هذه القاعدة لم تكن النقود المتداولة ذهبية، وإنما كانت تمثل جزء صغيرا من العرض الكلي للنقود، وكان للأفراد مطلق الحرية في استخدام الذهب أو الأوراق النقدية أو النقود المساعدة، لأنها كانت تتمتع بحرية التحويل إلى نقود ذهبية، وفي نفس الوقت كان سك الذهب وتذويب المسكوكات وتصدير واستيراد الذهب عمليات مسموح بها جميعا. ولهذا فإن وحدة العملة كانت تحافظ على معدل محدد للتبادل الذهبي، حيث أن الذهب كان يحمل قيمة واحدة في سائر أرجاء منطقة قاعدة الذهب.

إلا أن احتياجات الحرب العالمية الأولى أفرزت الإدراك الذي يقضي بأن عملية انتقال النقود الذهبية من يد إلى يد هي نوع من الترف غير الضروري، وأنه من الممكن تحقيق جميع مميزات قاعدة الذهب من غير الحاجة إلى وجود نقود ذهبية قيد التداول. كما أن هذا النظام واجه العديد من المشاكل العملية التي كان من أهمها عدم توفر الذهب بالشكل الكافي بما يتناسب واحتياجات الإصدار في الدول المختلفة، وبذلك بقي معمولا به في كثير من الدول حتى الحرب العالمية الأولى، حين تخلت عنه تدريجيا، فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي احتفظت به حتى نهاية عام 1933.

ونتيجة لما سبق ظهرت صورتان رئيسيتان، إحداهما نظام السبائك الذهبية، والأخرى نظام الصرف بالذهب وأصبحتا مقبولتين كصورتين لقاعدة الذهب.

**-2 نظام السبائك الذهبية:**

أدى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914 إلى زيادة حاجة الدول المتحاربة إلى مزيد من النقود لتغطية نفقاتها الحربية، ونظرا لمحدودية كمية الذهب المتوفرة في العالم كان من المستحيل توفير هذه الكمية الكبيرة من القطع النقدية الذهبية، لذلك اضطرت دول العالم إلى التخلي عن نظام المسكوكات الذهبية وسحبها من التداول، والقيام بإصدار نقود ورقية ومعدنية إلزامية وطرحها في التداول.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت الدول العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية، إلا أن ذلك كان متعذرا نظرا إلى الحجم الكبير من الأوراق النقدية الموجودة في التداول، وتعرض اقتصاديات العالم إلى حالة التضخم النقدي، وإزاء هذا الوضع تم اقتراح نظام السبائك الذهبية في مؤتمر جنوة عام 1922 لتمكين الدول إلى العودة لقاعدة الذهب بعد أن تم الخروج عنه أثناء الحرب، وقد تبنت بريطانيا نظام السبائك الذهبية في عام 1925.

وفي ظل هذا النظام لم تعد العملة المتداولة ذهبا، بل يتم تداول الأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الإلزامية، وأن هذه العملة ترتبط بمقدار معين من الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي الذي يكتفي بالاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية في خزانته مقابل الكتلة النقدية الورقية والمعدنية المساعدة المطروحة في التداول، سواء بما يعادلها من الذهب، أو أن يكون الغطاء الذهبي بنسبة محددة منها.

ويسري هذا النظام في الدولة إذا كانت الحكومة والبنك المركزي على استعداد لشراء وبيع أي كمية من الذهب عند سعر معين كما هو محدد بالقيمة الذهبية لوحدة العملة، وكذلك حرية الاتجار بالذهب وإمكانية

تحويل النقود الائتمانية إلى ذهب، وقد اختص هذا النظام بميزتين هامتين:

أ- نظرا لأن هذا النظام كان يقتضي منع استخدام الذهب كعملة في التداول الداخلي فقد اختفت العملة الذهبية وحل محله العملة الإئتمانية التي أصبحت قابلة للتحويل للذهب؛

ب- هذا النظام يقضي أيضا على قيام الحكومة أو البنك المركزي ببيع الذهب على شكل سبائك كبيرة لا يقل وزنها عن حد معين، ولذلك لم يستخدم في المعاملات الداخلية واقتصر استخدامه على المعاملات الخارجية فقط.

ولذلك فإن الهدف الأساسي لنظام السبائك الذهبية هو الرغبة في اقتصاد استخدام الذهب وعدم صرف النفقات في سك العملات الذهبية الصغيرة وإلغاء استخدامه في التداول محليا.

**-3 نظام الصرف بالذهب:**

لقد عرف العالم شكلا ثالثا لنظام الذهب أطلق عليه اسم نظام الصرف بالذهب، فقد أوصى مؤتمر جنوة في عام 1922 بإتباع النظام رسميا. ففي ظل هذا النظام ترتبط عملة بلد ما بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب، ويتم ذلك باحتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول. واستهدف الأخذ بهذا النظام للاقتصاد في استغلاله، إذ أن الاحتفاظ بتداول المسكوكات الذهبية أو الاحتفاظ بالسبائك الذهبية كغطاء للعملة يعتبر إجراء باهظ التكاليف لأنه يتطلب توفير الوسائل الوقائية لخزنه وحراسته، كما أنه محتفظا به في خزائن البنك المركزي لا يحصل على فوائد ويحرم البلد من الحصول عليها، ومن مزايا هذا النظام:

أ- وجود سعر صرف ثابت بين البلد التابع والبلد المتبوع؛

ب- التوفير في استخدام الذهب، لأن الاحتياطي يتكون أساسا من عملات وأذونات وسندات البلد المتبوع، وبالتالي لا حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي من الذهب يرتبط مباشرة بالنقد المتداول؛

ج- تخفيض تكاليف التخزين للذهب وحمايته وذلك من خلال الاستفادة من الفوائد التي يستلمها البلد في هذه الحالة على احتياطه النقدي المستثمر بأشكال مختلفة كالنقد وأذونات الخزينة والسندات الصادرة لعملة الدولة الأم.

أما عيوب هذا النظام فهي:

أ- تحقيق الخسائر في البلد المتبوع ينعكس أثره تلقائيا على البلد التابع؛

ب- المس باستقلال البلد التابع بسبب الارتباط الوثيق بين الدولتين، مما يعني التبعية الاقتصادية والسياسية الكاملة؛

ج- يعتمد هذا النظام على استخدام الدولة المتبوعة لنظام السبائك الذهبية، وأنه في حال الاستغناء عنه من قبل الدولة المتبوعة، فإن هذا النظام سوف ينتهي بالنسبة للدولة التابعة.

ومن الناحية التاريخية كان نظام الصرف بالذهب وليدا للعلاقات التجارية التي قامت بين دولة صغرى ودولة كبرى تسير على نظام الذهب، بحيث تسهل علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية للدولة الأم. ويرى كثير من الاقتصاديين بأن هذا النظام يعتبر أكثر ملاءمة للدول التي ليس لديها الإمكانيات الكافية لإقرار نظام ذهبي حقيقي بشرط أن يصاحبه قدر كبير من الرقابة على العملة وتداولها، كما قد يؤدي إلى نشوء التضخم النقدي في الدولة، وذلك في حالة تداول كميات كبيرة من النقود الورقية في السوق، وهذا يتطلب من السلطات النقدية تحويل عملتها الورقية إلى ذهب لإيقاف موجات التضخم.

وعلى الرغم مما حققه نظام المعدن الواحد من أثر في التبادلات التجارية الدولية، حيث أن سيادته واستقراره كانا أحد الأسباب التي أدت إلى قوة بريطانيا وسيطرتها على الأسواق العالمية، لكن هذا الاستقرار سرعان ما تغير بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة لتزايد الإنفاق العسكري وتوالي الأحداث العالمية التي كان لها الأثر الكبير في انهيار نظام الذهب.

1. **مزايا وخصائص نظام الذهب:**

لنظام الذهب مزايا وخصائص عديدة نجملها فيما يلي:

**أ- الأمان:** والمقصود بذلك ضمان تحويل الذهب إلى أية عملة أخرى، وكذلك قبوله كوسيلة للتبادل بيسر وسهولة وعدم رفضه تحت أي ظرف من قبل المتعاملين كوسيلة لسداد القيمة؛

**ب- سهولة القبول في الأسواق الخارجية:** يعتبر الذهب مقياسا دوليا للقيمة، كما أنه يتمتع بالقبول العام

كوسيط للتبادل، فهو يعتبر ثروة وفي أي مكان، وطبقا إلى ذلك فإن معظم الدول تستطيع أن تشتري سلعا أو أن تستثمر خارجيا أو تسدد مدفوعاتها وذلك باستخدام الذهب كوسيلة للسداد؛

**ج- آلية العمل:** في ظل قاعدة الذهب عملية إدارة عرض النقود تكون منظمة تنظيما جيدا حيث أن التوسع والانكماش يحدث آليا وذلك لارتباطهما بحجم الاحتياطي الذهبي.

**د- استقرار مستوى الأسعار العالمية في الأمد الطويل:** قد تنحرف الأسعار عن مستواها الاعتيادي، إلا أن هذا الانحراف يكون مؤقتا، كما يقود الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار بين دول العالم إلى نمو حجم التجارة الدولية واتساع حركة حرية انتقال رؤوس الأموال؛

**ه- إمكانية انتقال الموارد الحقيقية بين دول العالم:** في غياب نظام الذهب عندما يواجه أحد البلدان انخفاضا مفاجئا في حجم إنتاجه، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة المواطنين بنفس مقدار النقص في الإنتاج، إن لم يتوفر لديهم الاختيار في استعمال الذهب لشراء السلع من دول العالم الأخرى والتخفيف من حدة الانخفاض المحتوم في مستوى الدخل فجأة. وعلى ذلك ففي ظل نظام الذهب قد ينخفض مستوى معيشة المواطنين بسبب الكوارث الطبيعية، ولكن بدرجة أقل وعبر فترة زمنية أطول بحيث يصبح التأثير خلال الفترات الزمنية القصيرة قليلا، نظرا لأن نظام المدفوعات الدولية يضمن كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، وبذلك فإن هذا النظام ضمنيا يؤمن ضد مخاطر الكوارث الطبيعية؛

**و- عدم الحاجة إلى تدخل الحكومات:** إن تدخل الحكومات في المجالات الاقتصادية قد يعيق الحرية الاقتصادية لدى أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق يقود نظام الذهب إلى تحقيق منفعة كبيرة طالما يعمل ذاتيا، ويصبح دور الحكومات مقصورا على توفير الأمن القومي والمحافظة على تطبيق القانون والنظام وتوفير الخدمات العامة الأخرى.

**ج- انهيار النظام الذهبي:**

بالرغم من أن قاعدة الذهب استطاعت التعايش مع ظروف الحرب العالمية الأولى والتغيرات الاقتصادية التي حدثت بعدها إلا أنها لم تستطع تحمل الكساد العظيم، فباقتراب نهاية العشرينيات كانت اقتصاديات الدول الصناعية تتجه نحو الركود، وكان للكساد الأمريكي عام 1929 آثارا على اقتصاديات جميع أركان العالم. وجاءت الضربة القاضية لقاعدة الذهب الدولية عام 1931 حينما أخذ المودعون يسحبون أرصدتهم من البنوك النمساوية التجارية الكبيرة، تم انتشر الفزع إلى البنوك الألمانية، فقامت الحكومة بفرض قيود على الصرف، ثم تبعتها في ذلك دول أخرى، وفي مقدمتهم إنجلترا التي قامت بتعويم عملتها، فتبعتها دول تربطها علاقات تجارية ومالية وأيضا عملاتها مرتبطة بالإسترليني، فظهر في عام 1932 ما سمي '' منطقة الإسترليني''. وبعد وقت قليل من تعويم إنجلترا للجنيه الإسترليني تخلت الدول الاسكندينافية عن قاعدة الذهب، ولم يعد هناك من الدول التي تربط عملتها بالذهب سوى الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا، وبدأت هذه الدول التي عرفت ''بكتلة الذهب'' في مواجهة التدفقات للخارج من احتياطاتها الذهبية برفع الرسوم الجمركية وتضييق الحصص لضغط الواردات.

وعندئذ توقفت قاعدة الذهب عن العمل كنظام نقدي دولي فعال، وكان العديد من العملات غير قابل للتحويل والعديد منها عائما، فشاعت عملية تخفيض قيمة العملات بين الدول التي حافظت على أسعار الصرف الرسمية، وأصبحت الآلية التي يتم من خلالها موازنة ميزان المدفوعات غير مقبولة لدى الدول، مما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الذهب عام 1933.

فرغم كل ما تميز به معيار الذهب من استقرار للأسعار على المستويين الداخلي والخارجي ومحافظته على القيمة الحقيقية للنقود، إضافة إلى ارتباط الذهب بالنقود الورقية كغطاء إصدار يمنحها الثقة ومساهمته في تطور ونمو التجارة الدولية فقد تم التخلي عنه تزامنا مع الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد.

وبعد انتهاء الكساد واقتراب الحرب العالمية الثانية شعر معظم المراقبين أن العودة للأوضاع المضطربة التي سادت في الثلاثينيات لن يكون مقبولا، وكان شعورهم أنه من الضروري تصميم نظام نقد دولي يضمن قابلية التحويل للعملات والاستقرار النقدي، ولعبت الرغبات دورها في تشكيل نظام بروتون وودز للنقد الدولي الذي تم تبنيه بنهاية الحرب العالمية الثانية.

**د- أسباب فشل نظام الذهب:**

بالرغم من أن نظام الذهب الدولي كان متلائما مع الظروف البيئية الاقتصادية التي طبق فيها، وقدم العديد من المزايا، إلا أن تغير الظروف الاقتصادية وعدم توفر متطلبات تشغيله بكفاءة، أدى إلى توقف الدول عن العمل به. ويمكن إجمال أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار العمل بهذا النظام بالنقاط التالية:

**-1انتهاء عصر حرية التجارة الدولية؛ 2- تطور الوعي النقدي؛ 3-جمود مستويات الأسعار؛ 4-سوء توزيع رصيد الذهب في العالم؛ 5-عدم الاستقرار السياسي؛ 6-نمو القوميات الاقتصادية؛ 7-زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.**

**2.2. النظام النقدي في ظل اتفاقية بريتون وودز:**

نظرا للفوضى التي عرفها الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية جاء نظام بريتون وودز من أجل تنظيم العلاقات التجارية والمالية والنقدية الدولية.

**أ- ميلاد نظام بريتون وودز:**

مع نشوب الحرب العالمية الثانية في عام 1939 توقف نهائيا العمل بقاعدة الذهب كنظام نقدي دولي نظرا للظروف الاقتصادية والعسكرية التي كانت تعم العالم أجمع، فأعيد فرض القيود الجمركية وغير الجمركية بشكل أدى إلى انخفاض حجم المبادلات التجارية الدولية والنمو الاقتصادي العالمي بشكل واضح. مما دعي ممثلوا الدول الرأسمالية الصناعية للالتقاء في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1944 لعقد المؤتمر النقدي والمالي التابع للأمم المتحدة قبل فترة قصيرة من انتهاء الحرب، وحظرت 44 دولة، قدمت خلالها مقترحات لإرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة واستقرارا من السابق ليتولى الرقابة على التزامات الأعضاء ويعمل كبنك مركزي عالمي. وقد انبثق من هذا المؤتمر صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للتعمير والتنمية ومنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. وتتجسد مهام نظام بريتون وودز في المحافظة على أسعار صرف مستقرة، خلق نظام ائتماني متعدد الأطراف يندرج ضمن قواعد صندوق النقد الدولي وتحت إشرافه، تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة القيود المختلفة التي تعيقها.

وقبل انعقاد مؤتمر بريتون وودز كان قد طرح أمام المؤتمرون مشروعين أحدهما تقدمت به المملكة المتحدة على لسان مبعوثها الاقتصادي الكبير اللورد كينز في 7 أفريل1943 ، والثاني تقدمت به الولايات

المتحدة الأمريكية على لسان ممثلها الاقتصادي هاري وايت في 5 أفريل 1943.

**ب- مقترحا النظام النقدي الدولي الجديد**

انعقد مؤتمر "بريتون وودز" ب"نيوهامبشاير" في الفترة ما بين 1 و 22 جويلية 1944 بحضور حوالي 730 مندوب من 44 دولة مع عضو ملاحظ عن الإتحاد السوفياتي، أين شهد هذا المؤتمر تقديم مقترحين للشكل الجديد للنظام النقدي الدولي كما يبرز فيما يلي :

**1- المقترح الإنجليزي ل"جون ماينارد كينز":**

تولى الاقتصادي البريطاني الشهير "جون ماينارد كينز" بلورة التصور البريطاني لمستقبل النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، الذي كان هدفه تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولهذا اقترح إنشاء اتحاد المقاصة الدولية، وهو بمثابة بنك للبنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول، يتولى منح قروض للدول العضوة فيه ويسهل تسوية المبادلات الدولية، ويقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي، وتلك العملة أطلق عليها البانكور Bancor وتتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي أساسا بحجم تجارتها الخارجية، وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب. ولتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل ميزانها، كما لا يسمح بتراكم أرصدة البانكور للبلدان الدائنة.

فاتحاد المقاصة الدولي يقوم بفتح حسابات دائنة ومدينة للدول المشتركة ويجري عمليات المقاصة بينها،

بحيث تتساوى في النهاية الأرصدة الدائنة مع الأرصدة المدينة، ولكن إذا أسفر الحساب لدولة ما عن رصيد دائن، فإنه يبقى داخل الاتحاد كقرض مقدم من الدولة صاحبة الدائنية. وقد رأى كينز أن النظام المقترح يمكن أن يساهم في حل مشكلات الدائنية والمديونية التي ترتبت على الحرب. فالدول المدينة يمكنها أن تسدد مطلوباتها بالبانكور عن طريق الاتحاد، خلال فترة من الزمن، دون أن ينجم عن ذلك ضغوط على موارد الدول المدينة بالبانكور.

والواقع أن هذا المشروع كان يحاول إلغاء دائنية ومديونية الدول تجاه بعضها بعضا، وبحيث تصبح مع اتحاد المقاصة الدولي، وهو في هذا كان يدافع عن مصلحة بريطانيا المدينة، ويحاول أن يعيد مركز الاقتصاد البريطاني المنهار في ضوء عالم قد تغير.

فرغم قوة بناء ذلك المشروع وسلامته، لم يجز القبول في مؤتمر بريتون وودز، نظرا لمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لما تضمنه من خلق عملة جديدة وهيئة فوق الدول وإضعاف لدور الدولار والذهب. لأن فيه محاولة لعزل أية إمكانية للدول القوية في السيطرة على النظام النقدي الدولي الجديد، باعتباره يرتكز على إعطاء صلاحيات إدارة الشؤون النقدية والمالية في الاقتصاد العالمي لهيئة دولية محايدة.

**-2 المقترح الأمريكي ل"هاري ديكستر وايت"**

تولى "هاري ديكستر وايت" وهو مساعد وكيل الخزانة الأمركية بلورة التصور الأمريكي حول مستقبل النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. والذي ارتكز على إنشاء مؤسسات مالية دولية في شكل

"صندوق النقد الدولي" و "البنك الدولي للإنشاء والتعمير "، تتولى تنظيم الشؤون النقدية والمالية في الاقتصاد العالمي في إطار قاعدة الصرف-ذهب، يكون فيها الدولار الأمريكي العملة الوحيدة المرتبطة بالذهب، في حين تتحدد قيم باقي العملات الدولية بنسب ثابتة مع الدولار.

ارتكز عمل مقترح "وايت" على منح صندوق النقد الدولي قروضا للدول الأعضاء التي تعاني من اختلالات مالية ليبرز بذلك على أنه صندوق دعم للاستقرار، إذ تشترك الدول الأعضاء فيما بينها لتجميع موارده المالية من خلال مساهمات مشكلة من الذهب وعملات أجنبية، ويلتزم الصندوق في إطار هذا المقترح بمبادلة العملات الوطنية للدول الأعضاء، والتزامها بشراء أو بيع كميات من الذهب والعملات الأجنبية مع الصندوق بما يمكن من عودة اقتصادياتها لحالتها التوازنية. ويمكن للدول الأعضاء في ظل هذا المقترح التقدم بطلب تغيير مستويات سعر صرفها في ظل العمل على تحقيق استقرار الأهداف الرئيسية المتمثلة في الاستقرار النقدي وتوازن ميزان المدفوعات.

أما عن تحديد حجم حصص الدول الأعضاء في رأسمال هذا الصندوق وتحديد قوتها التصويتية في إدارة شؤونه، اقترح وايت أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس حجم ما في حوزة الدولة من ذهب ونقد أجنبي، وحجم دخلها القومي ومدى تقلبات ميزان مدفوعاتها، وهو بهذا الشكل كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب العالمي وتنتج أعلى دخل في العالم.

وعموما تشابه المقترحان من حيث المبادئ الأساسية، فقد تضمن كل منهما:

أ- إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية؛

ب- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية؛

ج- توفير ائتمان دولي للأعضاء؛

د- العمل على استقرار أسعار صرف العملات.

**ج- الأسس التي قام عليها نظام بروتن وودز:**

كان الهدف من عقد اتفاقية بريتون وودز وضع وتسيير نظام نقدي دولي يحقق ما يلي:

أ- ضمان حرية التحويل بين عملات المختلفة؛

ب- وضع نظام يمنع التقلبات في أسعار الصرف؛

ج- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات؛

د- النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية؛

ه- الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

وقد أسفرت الجهود على إنشاء مؤسستين، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي من أهم أهدافه العمل على إعادة بناء اقتصاد الدول التي أصابتها الحرب وكذلك مساعدة الدول الآخذة في النمو.

**د- خصائص نظام بريتون وودز:**

ارتكز نظام بريتون وودز على جملة من الخصائص فسرت آلية عمله وهي:

-1استقرار أسعار الصرف؛

2- حرية التحويل إلى عملات جميع الدول الأعضاء؛

3- تقديم الإعانة للدول الأعضاء؛

4- تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف؛

5- مساعدة الدول على إصلاح عجوز موازين مدفوعاتها.

6- الدور المحوري للدولار الأمريكي.

**ه- انهيار نظام "بريتون وودز"**

إن الخصائص التي ارتكز عليها نظام بريتون وودز باعتبار الدولار العملة القيادية الدولية والوحيدة القابلة للتحويل من وإلى الذهب على وجه الخصوص كانت سببا رئيسيا لانهيار هذا النظام. حيث أن هذه الخاصية كانت تستلزم بالضرورة أن يتواجد ميزان المدفوعات الأمريكي في حالة عجز حتى تتوافر بقية الدول على الدولارات التي تمكنها من تسوية مبادلاتها التجارية والمالية خصوصا الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل.

ومن جهة أخرى وفي ظل ارتكاز هذا النظام على خاصية استقرار أسعار صرف العملات الدولية عند مستوى 1أوقية= 35 دولار، فإن ذلك كان يعني أن تواصل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي يقابله تواجد الدولار في مستوى أعلى من قيمته الحقيقية، وهو ما يعني وجود تناقض في هذا النظام الذي يجمع بين خاصيتي ضرورة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي من جهة وثبات أسعار الصرف من جهة أخرى.

وقد تميزت السنوات الأولى بعد اتفاقية بريتون وودز بما يسمى "ظاهرة نقص الدولار" نتيجة الطلب المتزايد من الدول المتضررة أساسا من الحرب العالمية الثانية على الدولار لتمويل نفقاتها، لكن الوضع تغير بعد ذلك أين تحول الاقتصاد العالمي مع حلول سنة 1960 إلى "ظاهرة تخمة الدولار" بعد العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة تزايد استثماراتها في الخارج ومخلفات حرب الفيتنام، وهو ما انعكس سلبا على المخزون الأمريكي، من الذهب الذي تراجع من حوالي 25 مليار دولار سنة 1950 إلى حوالي 10 مليار دولار سنة 1970 نتيجة لجوء البنوك المركزية الأجنبية لتحويل أصولها من الدولار إلى ذهب كرد فعل لتوقعاتها حول تخفيض قيمة الدولار مع الذهب.

وقد كانت أولى التحذيرات حول اختلالات نظام بريتون وودز قد أطلقها الإقتصادي "تريفن" الذي أشار إلى أنه وفي ظل تنامي عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، فإن هذا النظام يتميز بمعضلة أن الولايات المتحدة

الأمريكية إما تلجأ لإتباع سياسة نقدية مقيدة للحد من هذا العجز وبالتالي التسبب في "نقص الدولار" والحد من نمو المبادلات الدولية كنتيجة لذلك، أو أن تستمر في سياستها الحالية التي تزيد من تراكم العجز في ميزان مدفوعاتها بما يتسبب في تراجع الثقة في الدولار الأمريكي. وعلى هذا الأساس اقترح على صندوق النقد الدولي تأسيس عملة خاصة به تكون محايدة، تحتفظ بها البنوك المركزية كاحتياطات بديلة للدولار الأمريكي، يكون إصدارها وفق معدلات ثابتة ومستقرة مع نمو الاقتصاد العالمي.

وتمت الموافقة على اقتراح "تريفين" من قبل صندوق النقد الدولي سنة 1967 من خلال إصدار ما عرف

ب"حقوق السحب الخاصة" التي اقتصر استعمالها كوحدة حساب لحصص الدول الأعضاء دون تحولها لعملة احتياط ومبادلات دولية من جهة لضغوط أمريكية ومن جهة لتزايد بوادر فشل نظام الصرف الثابت في تلك الفترة، خصوصا ما شهدته نهاية الستينات سنوات 1967 و 1968 من بروز هجمات مضاربة على انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مع الذهب، وهو ما دفع البنوك المركزية آنذاك للإعلان عن إنشاء سوق مزدوجة للذهب أين يخصص أحد السوقين لمعاملات الخواص وفق تغيرات العرض والطلب في حين يخصص السوق الثاني للمعاملات الرسمية بين البنوك المركزية والتي تتم على أساس سعر الصرف الدولار مع الذهب المحدد سابقا ب 1أونصة تساوي 35 دولار أمريكي.

ومع توالي الضغوطات على الدولار الأمريكي الذي أصبح مقوما بأعلى من قيمته الحقيقية، لم تكن عملية تخفيض قيمة الدولار مع الذهب عملية سهلة باعتبارها تتطلب تنسيقا مع الب وك المركزية الأجنبية لتعيد هي الأخرى ربط قيم عملاتها مع الدولار عند مستويات مختلفة ومرتفعة في الغالب، وهو ما رفضته عديد الدول نتيجة تأثيرات ذلك الرفع على تنافسية صادراتها. ومن ثم ففي ظل عدم التوصل لاتفاق قام الرئيس الأمريكي "نيكسون" في 15 أوت 1971 بالإعلان عن وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وفرض ضريبة تقدر ب 10 % على الواردات الأمريكية إلى غاية توصل البنوك المركزية الأجنبية لاتفاق يقضي بإعادة تقييم عملاتها عند مستويات أعلى.

وفي ديسمبر 1971 تم التوصل لاتفاق بتخفيض قيمة الدولار الأمريكي مع العملات الأجنبية بحوالي 8 % ومعها تم إلغاء ضريبة 10 % مع الإبقاء على إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وتم تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي مع الذهب إلى مستوى 1 أونصة ذهب يساوي 38 دولار أمريكي ثم خفضت مرة أخرى في فيفري 1973 ب 10 % بحكم استمرار هجمات المضاربة على تخفيض قيمة الدولار مع الذهب، التي دفعت في مارس 1973 إلى الإعلان عن التخلي عن نظام الصرف الثابت والتوجه نحو تعويم أسعر الصرف.

**و- التطورات النقدية العالمية بعد انهيار نظام بريتون وودز:**

**1-نظام تعويم أسعار صرف العملات:**

في النظام العائم الحر يترك تحديد أسعار الصرف بين العملات إلى قوى السوق، وتتوقف مدى تقلبات سعر الصرف على الكمية المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي وكذلك يعتبر التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو أن تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها، ولذلك فإن الدولة تكون في غير حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف.

**2-اتفاقية جمايكا:**

في العام 1974 في الدورة العادية لصندوق النقد الدولي شكلت لجنة مؤقتة لإعداد دراسة حول نظام النقد العالمي، ضمت ممثلين عن مختلف الدول الأعضاء في الصندوق، انحصرت مهمتها في إعداد اقتراحات

للتكيف مع مقتضيات الحاضر، وقد عرض هذا الاتفاق في جانفي 1976 في كينغستون ''جمايكا'' بعد المصادقة عليه من قبل 85 % من الدول الأعضاء، والتي تتمتع ب 78.52% من الحجم الإجمالي للحصص في الصندوق، وقد عرف هذا المؤتمر بمؤتمر جمايكا، وفيه تم التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز ، والذي بدأ سريانه ابتداء من أفريل 1978. فاتفاقية جمايكا سمحت للصندوق بالتدخل بشكل فعال من ذي قبل في النظام النقدي العالمي، وفي السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الصندوق وخاصة تلك المدينة منها. وبذلك تكون اتفاقية جمايكا قد أدت دور الذهب في النظام النقدي العالمي، وقررت نظاما أكثر مرونة لأسعار الصرف، ودعمت حقوق السحب الخاصة.

**ز- التنظيمات التي أبرزها النظام النقدي الدولي خلال تطوره:**

**1-حقوق السحب الخاصة:**

تعتبر حقوق السحب الخاصة نوعا جديدا من الأصول الدولية التي يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية مدفوعاتها الدولية، بالإضافة إلى احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى. غير أن هذه الحقوق ليست إلا مجرد قيود دفترية يجريها الصندوق، وتستمد قيمتها القانونية من مجرد التزام الدول الأعضاء في الصندوق بأن تقبلها في أي وقت، ومن أية دولة، في حدود قيمة إجمالية محددة، ويتم توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء بنسبة حصصهم. وتستخدم هذه الحقوق في تسوية العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، ولا يجوز استخدامها لتمويل أغراض أخرى، مثل تمويل مشروعات التنمية أو للتوسيع في تمويل حركات واسعة ومستمرة لرؤوس الأموال أو لدفع ديون الحرب....الخ. وقد قيمت قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة في شكل وزن محدد من الذهب النقي هو 0.888671 من الغرام، أي ما يعادل القيمة الرسمية للدولار الأمريكي وقت خلق هذه الحقوق وقبل تخفيضه عام 1971.

وتستمد حقوق السحب الخاصة قوة إبراءها في مجال المدفوعات الدولية من قبول الدولة العضو التي يقع عليها الاختيار من الصندوق في استبدال هذه الحقوق بعملات قابلة للتحويل، على أن لا يزيد ما تملكه الدولة المانحة من حقوق السحب الخاصة عن ثلاثة أضعاف حصتها من تلك الوحدات التي حددت لها من قبل الصندوق.

**2-النظام النقدي الأوروبي:**

الاتحاد الأوروبي عبارة عن إتحاد إقليمي أنشئ بموجب معاهدة روما في عام1957 ، والتي تم بمقتضاها

إقامة إتحاد اقتصادي أوروبي تتمتع فيه السلع والخدمات والعمالة ورأس المال بحرية الحركة عبر الحدود السياسية بين الدول الأعضاء دون عوائق أو قيود. وفي عام1970 ، تضمن تقرير فينر Werner Plan

اقتراح بإنشاء إتحاد نقدي أوروبي، وقد اشتمل هذا التقرير على ثلاثة مراحل، تتضمن المرحلة الأولى والثانية مسألة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية والقضاء على التقلبات في أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، أما المرحلة الثالثة فتتضمن إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية.

**3. النظام النقدي الدولي الحالي**

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم أنواعا مختلفة من الاختلالات الدولية التي ساهمت في عديد المرات في نشوء أزمات كان لها تداعياتها السلبية على تطور الاقتصاد العالمي لسنوات. ويرى العديد من الاقتصاديين أن سبب هذه الإختلالات هو عدم وجود نظام نقدي دولي قائم بحد ذاته كما كان الحال عليه في ظل نظام قاعدة الذهب أو في ظل نظام بريتون وودز. فالبلدان الكبرى تلجأ مثلا لتطبيق سياسات توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة أو من خلال التوسع في الإنفاق العام لتصحيح اختلالاتها قصيرة الأجل بغض النظر عن التداعيات السلبية لتلك السياسات على المدى الطويل في الاقتصاد العالمي، ولم يعد هنالك ما يحدد ويلزم بقواعد متفق عليها دوليا لتقييد الإجراءات التي تتبعها مختلف الدول بما يهدف لتحقيق منافع طويلة الأجل للاقتصاد العالمي ككل.

**1.3. واقع النظام الدولي الحالي**

يمكن قراءة الوضع الحالي للنظام النقدي الدولي السائد من خلال النقاط التالية:

**أ- أسعار الصرف:** يتميز النظام النقدي الدولي الحالي بكونه هجينا من حيث ترتيبات سعر الصرف، باعتبار أن أكبر الإقتصاديات العالمية لا تتشارك في نظام صرف واحد أو ركيزة اسمية موحدة. إذ أن ثلثي أكبر 40 اقتصادا في العالم تتبع نظام صرف معوم في حين أن الثلث الآخر ينقسم بين نظام الصرف الثابت والعائم الموجه.

**ب- ميزان المدفوعات:** مع توالي تحرير الحساب المالي وعمليات التجارة الدولية، تزايد الاختلال في موازين المدفوعات في الاقتصاد العالمي من خلال وضعية الحساب الجاري ليكون بذلك صفة مميزة للنظام النقدي الحالي، الذي يعرف ارتفاعا ملحوظا في التدفقات المالية كنتيجة لتطور العولمة المالية التي ارتفعت بين سنتي 1970و 2007 من 40 % كنسبة من الناتج العالمي إلى 300 %.

**ج- الاحتياطات الدولية:** يرى الكثير من الباحثين أن من أهم ميزات النظام النقدي الحالي مقارنة بنظام بريتون وودز هو تزايد توجه الدول خصوصا النامية منها لرفع رصيدها من الاحتياطات الدولية بالتزامن مع اختلالات الحساب الجاري فيها، وهذا يعبر عن غياب آلية توازن تلقائية لأسعار الصرف في ظل النظام الحالي مما يستوجب العمل على الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية.

**د- المؤسسات:** يعمل النظام النقدي الدولي الحالي في إطار مجموعة معقدة من الهيئات والمؤسسات التي تعمل من خلال وضع مجموعة من القواعد والإجراءات على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد العالمي، وتبرز أهم هذه المؤسسات في: صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية ومجموعة العشرين. لكن عمل هذه المؤسسات لم يكن فعالا في تقدير المخاطر التي تواجه النشاط الاقتصادي من جهة ولا التداعيات المترتبة عنها في حال إدراكها من جهة أخرى، مما كان سببا هاما في تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الأزمات.

**2.3. أوجه قصور النظام النقدي الدولي الحالي:**

تعتبر اختلالات النظام النقدي الدولي الحالي نتاج العديد من القصور أهمها هي:

\_ **غياب آلية دولية تلقائية لتصحيح الإختلالات:** إن تجنب التعرض لأزمات تعصف بالاقتصاد العالمي المترابط أن يكون هنالك تنسيق بين الدول سواء ذات العجز أو الفائض لتصحيح اختلالات الحساب الجاري دون أعباء، وهنا تبرز آلية سعر الصرف من أهم أدوات التصحيح من خلال تأثيراتها على مستوى الإنتاجية وتنافسية الصادرات، لكن هذه الآلية بفعل عوامل غياب التنسيق الدولي وتحركات أسواق الصرف وغيرها لا تعمل كما هو ضروري.

\_ **التأثير السلبي للقرارات الاقتصادية في الدول الكبرى على اقتصاديات الدول الصغيرة:** تعمل الدول الكبرى على اللجوء للتوسع النقدي وتخفض معدلات الفائدة لدعم اقتصادياتها بغض النظر عن تأثيرات ذلك في المدى المتوسط والطويل على الاقتصاديات الصغيرة التي تفقد بذلك سيادتها الاقتصادية.

\_ **غياب قاعدة دولية معينة يرتكز عليها مثلا في التوسع النقدي وتحديد معدلات الفائدة:** إذ أن كل بنك مركزي يعتمد على قاعدة معينة في ضبط العرض النقدي أو في توجيه معدلات الفائدة، مما يؤدي في ظل اقتصاد عالمي معولم إلى حدوث اضطرابات في تدفقات رؤوس الأموال؛

\_ **عدم وجود مصادر كافية لتوفير السيولة دوليا:** إن تعرض الاقتصاد العالمي لأزمات كما أبرزته عديد التجارب يدفع إلى بروز أزمة سيولة دولية لا يستطيع صندوق النقد الدولي الذي يفترض به تقديم المساعدة على الوفاء بمتطلبات السيولة اللازمة لتجنب تعاظم الأزمة ومن ثم تسريع وتيرة تحقيق التعافي الاقتصادي.

**3.3. آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الحالي**

شهد النظام النقدي الدولي عبر مراحله العديد من الإصلاحات ولازال، خاصة وما يشوب الاقتصاد العالمي من متغيرات اقتصادية متسارعة أحدثت اللااستقرار في العلاقات النقدية الدولية، أوجب ضرورة الإسراع في خلق آليات إصلاح أكثر نجاعة لإدارة هذه الأزمات النقدية المتوالية وبحلل جديدة، تتمثل مجملها في النقاط التالية:

-**أ الحقائق الأساسية المتعلقة برؤية إصلاح النظام النقدي الدولي**:

إن الأزمات المالية النقدية المتتالية على الاقتصاد العالمي، أثبتت حقائق مفادها وجوب إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي، من خلال إتباع الحقائق التالية:

- إعادة بلورة معالم للنظام النقدي الدولي أكثر ملاءة ومرونة؛

- ضرورة تأدية الدور الرئيسي في تحقيق الاستقرار النقدي، مع استمرارية بذل الجهود تجاه بلورة نظام للإنذار المبكر للأزمات؛

- إعادة النظر في الأطر المؤسسية والقانونية الحاكمة لنشاط تسيير عمليات تسوية المدفوعات المالية الدولية.

**ب- الإطار المؤسسي:**

فشل مؤسسات النظام النقدي الدولي في تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها تولد عنها الحاجة الملحة إلى إعادة بناء وهيكلة كامل الأطر المؤسسية والقانونية والفنية للنظام، من خلال:

- إعادة تصميم مؤسسات النظام النقدي الدولي، بحيث يتم إقامة بنيانها المؤسسي وإطارها القانوني وفق متطلبات وأهداف الاستقرار النقدي العالمي وامتلاك القدرة اللازمة، وتأمين الموارد المالية والبشرية المؤمنة برسالتها الجديدة .

- التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات واللجان الإقليمية التابعة لها، لإقامة نظام اقتصادي ومالي ونقدي عالمي تسوده روح العدالة والشفافية.

العمل على تحسين مستوى تمثيل الدول النامية والدول الصاعدة، والدول الفقيرة في إدارة المؤسسات الدولية.

- إنشاء وتعزيز آليات التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية من جهة، ومع المؤسسات الإقليمية من جهة أخرى.

**ج- عملة الاحتياطي النقدي الدولي**

إن بلورة أسس جديدة لقاعدة النظام النقدي الدولي، تأخذ في الاعتبار "تجنب الاعتماد المفرط على الدولار، والاتجاه صوب اعتماد سلة من العملات بحسب قوة اقتصادياتها، حيث بدأ العديد من الدول في أمريكا اللاتينية وآسيا التخلي عن الدولار كوسيلة الدفع لتمويل تجارتها الخارجية مثل البرازيل التي لجأت إلى استخدام اليوان الصيني، بينما لجأت بعض الدول إلى تغيير نظامها النقدي المرتبط بالدولار وسعت إلى ربط عملتها بسلة من العملات كالكويت.

وضمن هذا السياق، يمكن الإشارة إلى كل من اليورو الأوروبي، والين الياباني، والإسترليني البريطاني، واليوان الصيني، كما يمكن إعادة قراءة **مشروع كينز** حول تأسيس نظام دولي للمدفوعات والمقاصة، من خلال إنشاء عملة دولية جديدة، وتأمين تسهيلات تمويلية تعاونية بين البنوك المركزية، لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها بعض الدول في موازين مدفوعاتها، والعمل على تطوير مشروعه وتحديثه بما يتوافق والاحتياجات الفعلية للنظام المقترح، وذلك من أجل بلورة معالم نظام نقدي ومالي وتجاري دولي جديد أكثر

استقرارا وعدالة، ومتحررا من هيمنة الدولار الأمريكي.

**د- اعتماد قاعدة الذهب:**

العديد من المقترحات نادت بضرورة العودة إلى قاعدة الذهب، أو كما يطلق عليه "العصر الذهبي" في فترات بريتون وودز"، التي اتصفت بالاستقرار النقدي بالاعتماد على الذهب كوسيط للتبادل وقيمة للعملة في نفس الوقت، وهي من الحلول القوية في إعادة الاستقرار النقدي.

**ه-** **ضبط أسعار الصرف**، يتم ذلك من خلال:

كبح عملية تخفيض قيمة العملة ورفعها في أحيان أخرى، من أجل المنافسة في السوق العالمي.

ضبط آليات سوق الصرف الأجنبي، من خلال ضبط أسعار صرف عملات مع عملات أخرى.

مراقبة سوق الصرف الأجنبي من طرف هيئات وصية، كالمؤسسات المالية النقدية مثل صندوق النقد الدولي.

**و-** التنسيق بين اقتصاديات الدول المتقدمة والصاعدة بالعمل على التصحيح المالي.

**ز-** إنشاء هيئة وصية لمراقبة سير سوق الصرف الأجنبي، كأن تضع حد معين لرفع وخفض قيمة العملة، دون أن يؤثر ذلك على الاستقرار النقدي وأسعار الصرف.